**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في جريدة النهار وتتضمن مقابلة أجرتها معي الكاتبة حول تشكيل الحكومة.**

**هل من مهلة لحكومة تصريف الأعمال؟ التكليف لا يسقطه إلا... الاعتذار**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار 5 أيلول 2018 | 00:00

 103 أيام على تعثّر التأليف. هي ليست المرة الاولى تتأخر الولادات الحكومية، فتأتي قيصرية حتى آخر نفَس.

صيغة حكومية لا تشكيلة رسمية قدّمها الرئيس المكلف سعد الحريري أول من أمس الى رئيس الجمهورية ميشال عون، ليقال ان الرئيس المكلف لم يكلّ وانه لا يزال يعمل على صيغ ومسودات تأليف. في المقابل، ما ان أُعلن عن الصيغة الاخيرة حتى أتى الجواب من قصر بعبدا واضحاً: "ثمة ملاحظات عليها"، لتتوسع التحليلات لاحقاً، وتُسرّب معلومات مفادها ان "الصيغة لا تحترم المعايير". "الصيغة تحتاج الى بعض التعديلات"، مما يدل على ان لا نية بعد للخروج من المأزق، على رغم التحديات الاجتماعية الضاغطة.

هكذا، يطل أيلول بلا حكومة. وهو الشهر الذي يكون عادة مثقلاً بجملة ضغوط، زادها الضغط الحكومي الذي يفرمل اي تقدّم في الفترة الراهنة.

امام هذا الواقع، اي تفسير دستوري للوضع الذي يراوح مكانه بعيداً من التجاذبات السياسية والتحليلات وتقاسم الحصص الوزارية؟ قد يتفاجأ البعض اذا عدنا الى عام 2013، لنطّلع على رأي دستوري او اجتهاد. انه رأي لـ"الهيئة الوطنية لحماية الدستور"، وقد جاء فيه انه "اذا تجاوزت فترة تصريف الاعمال اياماً او اسابيع، تعتبر الحكومة قائمة وتتمتع بصلاحياتها كاملة". معنى ذلك ان الحكومة لا تعتبر حكومة تصريف اعمال بل حكومة لها صلاحيات واعمال كاملة، في القرارات وتوقيع المراسيم، باستثناء المراسيم التنظيمية وعقد الاتفاقات الدولية.

هذا الرأي او الاجتهاد يخرج الحكومة من حجتها انها حكومة لا تمارس سوى تصريف الاعمال، بل يجعلها حكومة قادرة على تسيير شؤون البلاد والمواطنين، ضمن مروحة اوسع من هامش التصريف.

واذا انطلقنا من معادلة تفيد ان ليس كل اجتهاد قانوني أو رأي يرقى حكماً الى مصاف التطبيق، فان الواقع الراهن يحتّم البحث عن مخارج دستورية، ما دامت البوصلة السياسية غير مكتملة.

يقول الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار": "هذا الرأي للهيئة الوطنية لحماية الدستور يعتبر مهماً كونه يخرجنا من بعض الجمود. واهميته انه يعود الى عام 2013، اي انه ليس بجديد، اي غير مرتبط بالحالة السياسية الراهنة".

واذا ما طُبّقت هذه المعادلة فان ثمة معطيات لا بد من ان تتبدل، بحيث ان عدم وجود حكومة تصريف اعمال يمكن ان ينسحب مثلاً على واقع مجلس النواب وعجلة التشريع وغير ذلك من الامور.

... وطالما ان التشكيلة الحكومية في لبنان تضعها ثلاث قوى اساسية: رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، الكتل النيابية الوازنة، فان هذا التوازن لن يتحقق بسهولة اذا بقي كل طرف يريد حصة وتقاسم الغلّة. واذا كان الدستور لم يحدد مهلة لرئيس الجمهورية ولا لرئيس الحكومة في مسار التأليف، فهل يؤدي الرفض المتتالي للصيغ الحكومية الى اسقاط التكليف عن الرئيس المكلف؟

يجيب اسماعيل: "التكليف لا يسقط. وليس هناك من آليات دستورية للاسقاط. ربما هو وحده معيار خدمة الناس ينبغي ان يكون الاول في تحديد معايير التشكيلة حتى يتقدّم المسار. واذا بقي شد الحبال والكباش القوي بين الافرقاء فالامور لن تستقيم. انما التكليف لا يسقط الا باعتذار رئيس الحكومة نفسه".

إذذاك، نصبح حكماً أمام استشارات نيابية جديدة... والى ان تحين الساعة، وحتى لو بقيت كل الصيغ الحكومية تُرفض، فلا شيء يسقط تكليف الحريري الا اعتذاره بنفسه... وهذا امر مستبعد.

https://newspaper.annahar.com/article/854866-%D9%87%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%87%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%81-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D9%82%D8%B7%D9%87-%D8%A5%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1